

بروكسل، 9.2.2021

JOIN(2021) 2 نهائي

وثيقة مشتركة موجهة إلى البرلمان الأوروبي ومجلس أوروبا واللجنة الأوروبية الاقتصادية  
والاجتماعية ولجنة الأقاليم  
شراكة متجددة مع الجوار الجنوبي  
خطة جديدة لمنطقة المتوسط  
(SWD(2021) 23 نهائي)

## المقدمة

قبل خمسة وعشرين عامًا، التزم الاتحاد الأوروبي وشركائه في جنوب البحر الأبيض المتوسط<sup>1</sup> بتحويل حوض البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة حوار وتبادل وتعاون، تضمن السلام والاستقرار والازدهار. تذكرنا الذكرى السنوية الخامسة والعشرون لإعلان برشلونة بأن **الشراكة المتوسطية المعززة تظل ضرورة استراتيجية للاتحاد الأوروبي**، حيث إن التحديات التي لا تزال تواجه المنطقة تتطلب استجابة مشتركة، خاصة بعد عشر سنوات من الربيع العربي. غير أننا ومن خلال العمل معًا، والاعتراف بتربطنا المتزايد، وبروح الشراكة، سنحول التحديات المشتركة إلى فرص، من أجل مصلحتنا المشتركة.

تحقيقًا لهذه الغاية وضمن إطار سياسة الجوار الأوروبية هذا المشتركة، **تقترح هذه الوثيقة خطة جديدة وطموحة ومبتكرة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط**، تستفيد لأول مرة من مجموعة أدوات الاتحاد الأوروبي الكاملة والفرص الرائدة لتوأم التحولات الرقمية والخضراء، وذلك من أجل إعادة إطلاق تعاوننا وتحقيق الإمكانيات غير المستغلة لدينا في منطقتنا المشتركة. إن منظور التعافي بعد جائحة كورونا يوفر فرصة نادرة لأوروبا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط للالتزام بجدول أعمال مشترك محوره الناس والإجراءات اللازمة لتنفيذه.

**تواجه منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط تحديات تتعلق بالحوكمة وتحديات اجتماعية واقتصادية ومناخية وبيئية وأمنية، وينتج الكثير منها عن التوجهات العالمية، حيث تستدعي اتخاذ إجراءات مشتركة من قبل الاتحاد الأوروبي وشركاء الجوار الجنوبي.** كما تواصل النزاعات، التي طال أمدها، التسبب في إحداث معاناة إنسانية رهيبة، وتؤدي إلى نزوح قسري كبير، وتنقل كاهل الأفاق الاقتصادية والاجتماعية لمجتمعات بأكملها، لا سيما في البلدان التي تستضيف أعدادًا كبيرة من اللاجئين، وتكثف المنافسة الجيوسياسية والتدخل الخارجي. كما يخاطر الكثير من الناس بحياتهم من خلال محاولة دخول الاتحاد الأوروبي بشكل غير نظامي، مما يوجب صناعة تهريب إجرامية لا تعرف الرحمة وتزعزع استقرار المجتمعات المحلية. ولا تزال تهديدات الإرهاب والجريمة المنظمة والفساد تغذي عدم الاستقرار وخلق الازدهار. كما لم يواكب النمو الاقتصادي في الجوار الجنوبي النمو الديموغرافي<sup>2</sup>. وتواجه المنطقة واحد من أدنى مستويات التكامل الاقتصادي الإقليمي في العالم<sup>3</sup>. كما يهدد الاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية وتغير المناخ<sup>4</sup> الوصول إلى المياه والغذاء والطاقة، ويسرع من التصحر وفقدان التنوع البيولوجي، يهدد الأرواح وسبل العيش. كما لا تزال هناك تفاوتات كبيرة على المستوى الاقتصادي والجنساني، وتكافح الحكومات لتلبية تطلعات شباب اليوم.

<sup>1</sup> الجزائر ومصر وإسرائيل والأردن ولبنان وليبيا والمغرب وفلسطين وسوريا وتونس. لا يجوز تفسير تسمية فلسطين على أنها اعتراف بدولة فلسطين ولا يخل بالمواقف الفردية للدول الأعضاء بشأن هذه المسألة.

<sup>2</sup> متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أقل من ثمن ما هو عليه في الاتحاد الأوروبي في عام 2020، إحصاءات حول بلدان سياسة الجوار الأوروبية، إصدار 2020، يوروستات.

<sup>3</sup> بنسبة 5.9٪ فقط من الصادرات إلى المنطقة نفسها، فإن التجارة فيما بين بلدان المنطقة هي جزء بسيط من إجمالي تجارة البلدان - [/ https://ec.europa.eu/trade/policy/countries-and-regions/regions/euro-mediterranean-partnership -](https://ec.europa.eu/trade/policy/countries-and-regions/regions/euro-mediterranean-partnership/)

<sup>4</sup> وفقًا لتقرير خبراء البحر الأبيض المتوسط حول المناخ والتغير البيئي الأول لتقرير تقييم البحر الأبيض المتوسط، ترتفع درجة حرارة المنطقة بنسبة 20٪ أسرع من بقية العالم.

إن الحاجة الملحة للتصدي لهذه التحديات تعززها الحاجة لمواجهة جائحة كورونا، والتي أظهرت بشكل صارخ نقاط الضعف المشتركة وترابطنا المتبادل. كما تتضمن **الخطة الجديدة لمنطقة المتوسط** مجالات وأشكال تعاون جديدة تم تحديدها خلال الأزمة. وتوفر الخطة الجديدة لمنطقة المتوسط فرصًا لشراكات جديدة حول الأولويات الاستراتيجية للتحويل الأخضر والرقمي وتستند إلى القناعة بأنه لا يمكن بناء الازدهار المستدام والصمود إلا من خلال شراكة قوية عبر البحر الأبيض المتوسط. ستستند شراكتنا إلى القيم المشتركة والحوار، والتقدم في أجندتنا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المشتركة، بما في ذلك الإصلاحات في مجالات مثل الحوكمة وسيادة القانون، واستقرار الاقتصاد الكلي وبيئة الأعمال. **تهدف الخطة الجديدة إلى تعافٍ أخضر، رقمي، من وعادل، مسترشداً بخطة التنمية المستدامة لعام 2030،<sup>5</sup> واتفاقية باريس، والصفقة الخضراء الأوروبية.<sup>6</sup>**

تحدد هذه الوثيقة الهدف للسنوات القادمة لبناء مجتمعات أكثر عدلاً وازدهاراً وادماجاً لصالح الناس، وخاصة الشباب.

لاغتنام هذا الزخم، تقترح الوثيقة المشتركة الاتجاهات الرئيسية التالية لشراكتنا:

- ستساعد "الخطة الاقتصادية والاستثمارية لدول الجوار الجنوبي" في تحفيز الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي على المدى الطويل، وتعزيز التنمية المستدامة، ومعالجة الاختلالات الهيكلية في المنطقة والاستفادة من إمكاناتها الاقتصادية. وتتضمن الخطة مبادرات رائدة ملموسة في القطاعات ذات الأولوية. وتهدف إلى زيادة جاذبية المنطقة للمستثمرين. كما سنسعى إلى المشاركة الاستراتيجية مع المؤسسات المالية الدولية، ولا سيما بنك الاستثمار الأوروبي (EIB) والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير (EBRD)، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وكذلك البنوك في المنطقة والقطاع الخاص. إن الالتزام المتجدد بتنفيذ ودعم الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية الشاملة، لا سيما فيما يتعلق ببيئة الأعمال والنمو الاقتصادي المستدام وسياسات الاقتصاد الكلي الموجهة نحو الاستقرار والمدعومة باستراتيجية طويلة الأجل، أمر ضروري لنجاح هذه المبادرات.

تعد الخطة الاقتصادية والاستثمارية إرشادية وغير شاملة ويمكن أن تتطور اعتماداً على التقدم المحرز في السياسة والقضايا السياسية وفي العلاقات الثنائية بين الدول الشريكة. في الفترة 2021-2027، رهنا بدخول القواعد القانونية ذات الصلة حيز التنفيذ ضمن الإطار المالي المتعدد السنوات القادم ودون إصدار حكم مسبق على نتائج عملية البرمجة، تقترح المفوضية تعبئة ما يصل إلى 7 مليارات يورو في إطار أداة الجوار والتنمية والتعاون الدولي (NDICI).<sup>7</sup> يشمل هذا الدعم توفير ضمانات ومزج الصندوق الأوروبي للتنمية المستدامة+ في إطار برنامج الجوار للاستثمار، مما سيساعد في تعبئة استثمارات خاصة وعامة تصل إلى 30 مليار يورو في منطقة الجوار الجنوبي.

<sup>5</sup> قرار الأمم المتحدة 1/70 تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

<sup>6</sup> الصفقة الأوروبية الخضراء (COM (2019) 640)

<sup>7</sup> يخضع ذلك للاعتماد النهائي لمشروع اللائحة التنظيمية لاتفاقية التنمية والتعاون الدولي

- توحيد الجهود لمكافحة تغير المناخ، وتقليل الانبعاثات الضارة، واستخدام الموارد على نحو مستدام، وتسريع التحول الأخضر. نحن بحاجة إلى الاستعداد لسيناريوهات طويلة الأجل حيث تحل أشكال جديدة من الطاقة منخفضة الكربون تدريجياً محل الوقود الأحفوري. لهذا الغرض، ستقترح المفوضية على البلدان الشريكة مبادرات شاملة لتعزيز الطاقة المتجددة محايدة المناخ ومنخفضة الكربون، بناءً على العناصر الرئيسية للصفقة الخضراء الأوروبية مثل استراتيجية الهيدروجين<sup>8</sup>. سيكون تعزيز الاستثمارات في كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة والتركيز الجديد على إنتاج الهيدروجين النظيف، بما في ذلك من خلال الحوافز التنظيمية والمالية الكافية، والتكامل الإقليمي لأسواق وشبكات الكهرباء من الأولويات، حيث سيساهم ذلك في الحفاظ على المنافع المشتركة الخاصة بمنطقة المتوسط لصالح الجميع. سنساعد شركائنا أيضاً على زيادة قدرتهم على الصمود في مواجهة تغير المناخ من خلال تعزيز عملنا بشأن التكيف لا سيما في القطاعات الرئيسية المعرضة للخطر مثل الزراعة والمياه

- الالتزام المتجدد بسيادة القانون وحقوق الإنسان والحقوق الأساسية والمساواة والديمقراطية والحكم الرشيد باعتبارها حجر الأساس لمجتمعات مستقرة وعادلة ودامجة ومزدهرة، مع احترام التنوع والتسامح. إن احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق الاجتماعية وحقوق العمل، والمساواة بين الجنسين وحقوق الطفل، يبني ثقة المواطن. كما أن سيادة القانون والمؤسسات القوية التي تحمي الحقوق وتكافح عدم المساواة، وتخدم التنمية البشرية والاقتصادية من خلال المساهمة في بيئة أعمال آمنة ويمكن التنبؤ بها، وتساعد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة المرونة الاقتصادية ومكافحة الفقر وعدم المساواة، كما أن الحكم الديمقراطي وأنظمة الدولة المستجيبة والمؤسسات الخاضعة للمساءلة ومكافحة الفساد تعزز هذا الالتزام. يجب أن تظل مكافحة مظاهر التعصب والعنصرية ورهاب المثلية الجنسية ومعاداة السامية والكرهية ضد المسلمين وأشكال أخرى من كراهية الأجانب وكذلك حماية الأقليات أولوية مشتركة في جميع أنحاء المنطقة. كما سيولي اهتمام خاص لتعزيز دور المرأة في المجتمع والاقتصاد.

- المعالجة المشتركة لتحديات النزوح القسري والهجرة غير النظامية والاستفادة من فوائد الهجرة القانونية بكفاءة وفعالية، من خلال شراكات مصممة خصيصاً وذات منفعة متبادلة، وتحمي حقوق المهاجرين واللاجئين، بما يتماشى مع الميثاق الأوروبي الجديد بشأن الهجرة واللجوء<sup>9</sup>. هذا أمر بالغ الأهمية بالنسبة لأوروبا وجنوب البحر الأبيض المتوسط، حيث تؤثر تدفقات الهجرة على المجتمعات المضيفة وبلدان العبور. ستساهم الفرص والوظائف المتزايدة التي ستولدها الخطة الاقتصادية والاستثمارية، خاصة للنساء والشباب، في الحد من العوامل التي تؤدي إلى الهجرة غير النظامية، حيث العمل معاً كشركاء هو الأساس.

- يعد الالتزام المتجدد بالوحدة والتضامن بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وكذلك الالتزام المتبادل والمشارك والمعمل المشترك مع الشركاء في الجوار الجنوبي، شرطاً مسبقاً للتنفيذ الفعال لأجندة البحر الأبيض المتوسط. وينطبق هذا على الجهود المبذولة لحل النزاعات ومعالجة الشواغل الأمنية المشتركة، وكذلك ينطبق على التعاون الاقتصادي والقطاعي. تأخذ المشاركة الكاملة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أهمية خاصة، وذلك لأن شبكاتهم الدبلوماسية والتعاون الأمني والتنموي طويل الأمد وقدرتهم على تعبئة القطاع الخاص لا غنى عنها لبلوغ الأهداف الطموحة المنصوص عليها في هذه

<sup>8</sup> استراتيجية أوروبا محايدة الهيدروجين مناخياً (COM (2020) 301).

<sup>9</sup> ميثاق جديد بشأن الهجرة واللجوء (COM (2020) 609).

الوثيقة. ولغرض بناء مثل هذا الجهد الموحد، نقترح تعزيز الحوار السياسي والسياساتي بشكل كبير عبر البحر الأبيض المتوسط. كما ستتواصل الجهود لتعزيز التعاون الإقليمي، مع الاتحاد من أجل المتوسط كنقطة محورية، ودعم التعاون شبه الإقليمي والإقليمي، لا سيما مع الشركاء الأفارقة<sup>10</sup>. سيكون الاتحاد الأوروبي مستعداً أيضاً لاستكشاف المزيد من التعاون الإقليمي أو شبه الإقليمي أو الثلاثي والمبادرات المشتركة بين الدول الشريكة في جميع المجالات، بما في ذلك في ضوء التطبيع الأخير للعلاقات بين إسرائيل وعدد من الدول العربية.

ستسمح الشراكة المتجددة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، والخطة الاقتصادية والاستثمارية المصاحبة للاتحاد الأوروبي وشركائه في الجوار الجنوبي بمعالجة العديد من التحديات التي تواجه منطقتنا المشتركة اليوم.

تقترح الخطة الجديدة لمنطقة المتوسط مجموعة من الإجراءات في مختلف مجالات السياسة الرئيسية التالية:

- (1) التنمية البشرية والحكم الرشيد وسيادة القانون
- (2) تعزيز القدرة على الصمود وبناء الازدهار واغتنام التحول الرقمي
- (3) السلام والأمن
- (4) الهجرة والتنقل
- (5) التحول الأخضر: مواجهة آثار تغير المناخ والطاقة والبيئة

## 1. التنمية البشرية والحكم الرشيد وسيادة القانون

### التنمية البشرية

نهج التنمية البشرية هو عنصر أساسي في أجندتنا. يهدف هذا النهج إلى تحسين نوعية حياة الناس بما يتجاوز البعد الاقتصادي، ودعم حرياتهم وحقوقهم، وتزويدهم بالفرص، وتعزيز مجتمعات مرنة وعادلة ودامجة وممكنة.

### الصحة

الصحة هي الشرط الأول والأهم للحياة الكريمة. وقد أثارت جائحة كورونا تحديات لأنظمة الأمن الصحي والرعاية الصحية وأثرت بعمق على الاقتصاد والمجتمعات بأكملها. سيحتاج الاتحاد الأوروبي وشركاؤه إلى استخلاص الدروس من أزمة كورونا لتعزيز النظم الصحية وأنظمة الحماية الاجتماعية وقدرات الجاهزية والاستجابة. لقد قدم الاتحاد الأوروبي وسياصل تقديم دعم سريع وكبير للتخفيف من العبء غير المتناسب للأزمة على الفئات الأكثر ضعفاً والمعرضة للخطر، بما في ذلك الشباب والنساء<sup>11</sup>. إن اللقاحات هي منفعة عامة عالمية والتحصين هو ما سيساعد على وضع حد للجائحة في جميع أنحاء العالم.

<sup>10</sup> بروح نهج "إفريقيا بأكملها" وتماشياً مع الوثيقة المشتركة "نحو استراتيجية شاملة مع إفريقيا" (4 (2020) JOIN)  
<sup>11</sup> تم تعبئة حزمة دعم تزيد عن 2.3 مليار يورو للجوار الجنوبي في إطار ميزانية الاتحاد الأوروبي في أعقاب تفشي فيروس كورونا.

سيواصل الاتحاد الأوروبي دعمه لمرفق COVAX، بما في ذلك إنشاء مصد إنساني عازل من حوالي 100 مليون جرة، بروح الفريق الأوروبي، حيث حشد الاتحاد الأوروبي حتى الآن 853 مليون يورو لدعم COVAX، ولا يزال ملتزماً بكون COVAX مبادرة عالمية لضمان الوصول المنصف والعاقل إلى لقاحات آمنة وفعالة للبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل. علاوة على ذلك، وبناءً على تجربة استراتيجية اللقاح للاتحاد الأوروبي، فإن المفوضية مستعدة لإنشاء آلية الاتحاد الأوروبي لمشاركة اللقاحات. وهذا من شأنه أن يضمن تقاسم الوصول إلى ما مجموعه 2.3 مليار جرة مؤمنة من قبل الاتحاد الأوروبي مع إيلاء اهتمام خاص للجوار الجنوبي، إلى جانب غرب البلقان وجوارنا الشرقي وأفريقيا، ويمكن أن يفيد هذا العاملين الصحيين في المقام الأول، فضلاً عن الاحتياجات الإنسانية، حيث يجب القيام بهذا العمل على أساس "صفر تمييز"، مما يتطلب من البلدان المتلقية أن تكون مستعدة بشكل كاف.

شباب متمكن

يجب أن يكون الاستثمار في الشباب والأطفال في صميم تعاوننا. إن تمكين الشباب ومشاركتهم وإشراكهم باعتبارهم عناصر تغيير أساسية لتحقيق أولويات خطة عام 2030. نقترح (1) دعم إدماج الشباب في السياسات الوطنية، (2) مساعدة شركائنا على تحسين حوكمة نظمهم التعليمية و (3) إعطاء الأولوية لمعالجة الأسباب الهيكلية للتسرب من المدرسة؛ الشباب غير الملتحقين بالتعليم أو العمل أو التدريب؛ عدم تطابق المهارات ونقص الفرص وبطالة الشباب؛ وهجرة الأدمغة. إن التنسيق الفعال والشراكات عبر مجالات السياسة، بما في ذلك مع المنظمات الشبابية، أمر بالغ الأهمية من حيث تعزيز العمالة الجيدة وكذلك فرص التعليم والتدريب. نحن بحاجة إلى العمل معاً لزيادة الاتصالات بين الأفراد كمجال تعاون ناجح يحقق نتائج وفوائد ملموسة للجميع. كما سيكون فتح وتسهيل الوصول إلى برامج الاتحاد الأوروبي لشركائنا الجنوبيين، وكذلك للشبكات الأوروبية ذات الصلة، أمراً شديداً الأهمية. وفي هذا السياق، سيظل جنوب البحر الأبيض المتوسط منطقة ذات أولوية في إطار برنامج إيراسموس+. وخلال فترة 2021-2027 في إطار برنامج إيراسموس+، سيستفيد الشباب من فرص بناء القدرات الجديدة في مجالات التعليم والتدريب المهني والرياضة والتعليم الرقمي والشباب. كما سيهدف الاتحاد الأوروبي إلى نشر فوائد برنامج إيراسموس+ بشكل أفضل في جميع أنحاء المنطقة وزيادة استيعاب برنامج Creative Europe لتحقيق أقصى استفادة من إبداع شباب المنطقة. وأيضاً يجب تحسين برامج حماية الطفل والدعم النفسي والاجتماعي للأطفال المتضررين والنازحين من النزاع مع التركيز بشكل خاص على الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية.

الحكم الرشيد وسيادة القانون

الحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون هي المبادئ الأساسية للاتحاد الأوروبي، وهي جزء لا يتجزأ من شراكتنا منذ إعلان برشلونة، وجزء من التزاماتنا المشتركة. علاوة على ذلك، فإن الحكم الرشيد وسيادة القانون وحقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق الاجتماعية وحقوق العمل، والحوار الاجتماعي والوصول المتساوي للعدالة، إنما يعزز السلام والازدهار الشامل والاستقرار. هذه هي أسس الوظائف اللائقة، والنمو العادل والشامل، وبناء الاستدامة والاستثمار على المدى الطويل.

تماشياً مع "خطة عمل الاتحاد الأوروبي بشأن حقوق الإنسان والديمقراطية للفترة 2020-2024"<sup>12</sup>، سيعمل الاتحاد الأوروبي على تكثيف مشاركته مع الشركاء لتعزيز احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والقيم الديمقراطية. إن استقلالية ومساءلة القضاء والنيابة أمران ضروريان لمؤسسات الدولة لكي تلتزم بالقانون، وللمواطنين حتى يتمكنوا من ممارسة حقوقهم، ولمكافحة انتهاكات حقوق الإنسان أو الفساد أو الجريمة المنظمة. كما ستؤدي الإصلاحات الهيكلية المستدامة للإدارات المدنية والقضائية إلى الحد من عدم المساواة وتعزيز النمو الاقتصادي. إن النهج الذي يركز على الإنسان والمستخدم لرقمنة الأنظمة والخدمات سيزيد من كفاءة الدولة ويبنى الثقة في المؤسسات. كما يجب أن تحكم المبادئ الديمقراطية حوكمة الإنترنت وعمل وسائل التواصل الاجتماعي. سيواصل الاتحاد الأوروبي التعامل مع الدول الشريكة لضمان مستوى عالٍ من الحماية للحقوق الأساسية للخصوصية وحماية البيانات وتعزيز المزيد من التقارب مع معايير حماية البيانات الدولية والاتحاد الأوروبي، وتسهيل التبادلات التجارية والتعاون في إنفاذ القانون.

سيوفر النهج القائم على الحوافز<sup>13</sup> المنصوص عليه في أداة الجوار والتنمية والتعاون الدولي لمنطقة الجوار دعماً مالياً إضافياً لتلك البلدان، والتي تظهر طموحاً قوياً في تنفيذ إصلاحات الحوكمة وسيادة القانون، من بين أمور أخرى. سيتم تعديل مستوى الدعم بما يتناسب مع احترام كل شريك للالتزامات ومستوى تنفيذها فيما يتعلق بالقيم المشتركة والتقدم في الإصلاح، ولا سيما فيما يتعلق بالحوكمة وسيادة القانون.

من أجل حماية المصالح المالية للاتحاد الأوروبي، من الضروري أن يضمن الشركاء الجنوبيون معالجة الاحتيال والفساد وغسيل الأموال والاختلاس من خلال عقوبات جنائية فعالة ورادعة ومتناسبة وكذلك من خلال التعاون الفعلي والفعال مع المكتب الأوروبي لمكافحة الاحتيال. يجب على الشركاء الجنوبيين الأطراف في الاتفاقيات الدولية بشأن المساعدة القانونية المتبادلة قبول مكتب المدعي العام الأوروبي (EPPO) كسلطة مختصة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي المشاركة في مكتب المدعي العام الأوروبي EPPO لتنفيذ تلك الاتفاقيات.<sup>14</sup>

سيعمل الاتحاد الأوروبي على تعزيز ثقافة سيادة القانون من خلال المشاركة الوثيقة للمجتمع المدني ومجتمع الأعمال. كما تظل منظمات المجتمع المدني ومنظمات الشركاء الاجتماعيين محاورين رئيسيين في بلورة ومراقبة تعاون الاتحاد الأوروبي. وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعم المبادرات الملموسة لتعزيز منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان. إن المساواة بين الجنسين ليست فقط معترفاً به عالمياً من حقوق الإنسان، ولكنها أيضاً ضرورة حتمية للرفاه والنمو الاقتصادي والازدهار والحكم الرشيد والسلام والأمن؛ إنه مجال نحتاج فيه إلى تكثيف جهودنا، بما في ذلك من خلال تعميم مراعاة المنظور الجنساني عبر برامج التعاون والإجراءات المستهدفة، بما يتماشى مع خطة العمل الجنسانية الثالثة للاتحاد الأوروبي (GAP).<sup>15</sup> سنعمل على تعزيز المبادرات لحماية حقوق المرأة ومشاركتها الاجتماعية والاقتصادية والمدنية والسياسية.

تماشياً مع اتفاقيات الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (UNCPRD)، سيواصل الاتحاد الأوروبي العمل مع شركائنا لضمان التمتع الكامل بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

<sup>12</sup> خطة عمل الاتحاد الأوروبي بشأن حقوق الإنسان والديمقراطية للفترة 2020-2024 (JOIN (2020) 5)

<sup>13</sup> لائحة أداة التنمية والتعاون الدولي الفقرة 17

<sup>14</sup> كما ينبغي تسهيل التعاون بين مكتب المدعي العام الأوروبي والشركاء الجنوبيين من خلال إبرام ترتيبات العمل.

<sup>15</sup> خطة العمل الثالثة للاتحاد الأوروبي للنوع الاجتماعي (JOIN (2020) 17)

**نقاط العمل: تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية والحكم الرشيد والمساواة بين الجنسين  
وتكافؤ الفرص للجميع ودعم المجتمع المدني**

- زيادة تطوير الإصلاحات التشريعية والمؤسسية ذات الصلة في مجالات حقوق الإنسان والحكم الرشيد.
- تعزيز المؤسسات والسياسات العامة الحديثة والفعالة والخاضعة للمساءلة، بما في ذلك المراقبة والمساعدة الانتخابية وكذلك أنظمة العدالة المستقلة التي تقدم خدماتها لجميع الناس، وتحمي حقوق المشتبه بهم، وتدعم ضحايا الجريمة وتعزز ظروف الاحتجاز المحسنة.
- دعم خطوات مكافحة جميع أشكال التمييز<sup>16</sup>
- تعزيز الحقوق الاجتماعية وحقوق العمل الدولية، وكذلك معايير العمل الدولية حسب تصنيف منظمة العمل الدولية (ILO)
- دعم التمكين الاقتصادي للمرأة والشباب (بما في ذلك الأطفال) وتشجيع مشاركتهم الفعالة في صنع القرار.
- تعزيز الخطوات للقضاء على العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي المرتبط بالنزاعات
- توفير بناء القدرات لمنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك دعم التحول الرقمي والأخضر
- دعم تطوير أطر حماية البيانات الحديثة على أساس القواعد الأفقية التي تفرضها سلطات رقابية قوية ومستقلة. تشجيع التصديق على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة وتنفيذها

**نقاط العمل: تعزيز التنمية البشرية والصحة والتعاون في مجال الشباب والتعليم والمهارات والثقافة**

- دعم جاهزية النظم الصحية وقدرات الاستجابة للأوبئة
- المشاركة في برامج الاتحاد الأوروبي مثل: Erasmus + و Marie Skłodowska-Curie Actions في إطار Horizon Europe وفي برنامج Creative Europe Program وكذلك في الشبكات الأوروبية ذات الصلة
- التعاون وتبادل الخبرات في مرافقة جهود الابتكار ودعم تطوير استراتيجيات التخصص الذكي
- التعاون في مجال التعليم الرقمي ضمن خطة عمل التعليم الرقمي 2021-2027
- التعاون في منصات مراكز التميز المهني (CoVE) بما في ذلك من خلال شبكة التميز لمؤسسة التدريب الأوروبية، لإنشاء "أنظمة بيئية للمهارات" وتعزيز إعادة تشكيل المهارات.
- التعاون في توقع الاحتياجات من المهارات وفي تصميم وتطوير المهارات والاستراتيجيات من منظور التعلم مدى الحياة، بدعم من مؤسسة التدريب الأوروبية للتعليم والتدريب المهني، وتنمية المهارات والقدرات، بما في ذلك المهارات الخاصة بالوظائف الخضراء والاقتصاد الأخضر.
- دعم النهج المتكاملة وقدرات الوزارات ذات الصلة (التعليم والتوظيف والصحة والثقافة والحماية الاجتماعية) لتحسين إتاحة وجودة الخدمات للشباب والأشخاص خارج التعليم أو التوظيف أو التدريب
- توسيع نطاق المبادرات المستوحاة من مخطط الاتحاد الأوروبي للضمانات الخاصة بالشباب.

<sup>16</sup> بما في ذلك على أساس الجنس أو الأصل العرقي أو الإثني أو الدين أو المعتقد أو الإعاقة أو السن أو التوجه الجنسي.



## 2. تعزيز القدرة على الصمود وبناء الازدهار واغتنام التحول الرقمي

لقد أثرت جائحة كورونا على جميع الاقتصادات في جميع أنحاء البحر الأبيض المتوسط، مما أدى إلى تفاقم الاختلالات<sup>17</sup> الاقتصادية الهيكلية وسلط الضوء على الحاجة إلى اقتصادات دامجة ومرنة ومستدامة ومتصلة. يجب ألا تترك الجهود أحدًا وراء الركب ويجب تمكين البلدان من اغتنام الاتجاهات بما في ذلك التحول الأخضر والرقمي التوأم، والذي يمكن أن يكون مسرعًا للنمو المستدام.

### الاقتصادات المرنة

يجب أن يظل تعزيز المرونة الاجتماعية والاقتصادية أولوية تعاون رئيسية. وهذا يعني أننا نبنى مصدات اقتصادية ضد الصدمات المستقبلية ومعالجة تحديات ميزان المدفوعات، بما في ذلك ديناميكيات الديون غير المستدامة. ستساهم المساعدة المالية الكلية، القائمة على استيفاء شروط محددة، والمساعدة الموجهة، بشكل رئيسي من خلال دعم الميزانية<sup>18</sup> من أجل تنفيذ استراتيجيات إدارة المالية العامة وتعبئة الإيرادات المحلية، في الجهود المبذولة لزيادة الحيز المالي<sup>19</sup> والعدالة المالية.

من شأن استخدام أقوى لليورو في المنطقة أن يعزز الروابط مع الاتحاد الأوروبي ويسهل الاستقرار الاقتصادي والمالي. وسيضمن تحسين الترابط بين الشركاء التجاريين والاستثماريين الرئيسيين في المنطقة وتوزيع مزيج العملات المستخدم في المدفوعات والتجارة وإدارة المخاطر.

سيكون الالتزام المتجدد بتحسين مناخ الأعمال<sup>20</sup> ضروريًا لبناء ثقة مشغلي القطاع الخاص المحليين والدوليين، وجذب المستثمرين وزيادة التجارة. مع الأخذ في الاعتبار ديناميكيات الاقتصاد السياسي للبلدان، كما يجب أن تنفق على المجالات ذات الأولوية، حيث يجب سن إصلاحات جيدة التصميم وقابلة للقياس وقابلة للتنفيذ. يجب الاتفاق على هذه الأولويات في أولويات الشراكة أو وثائق سياسة مماثلة. سيقدم الاتحاد الأوروبي، بالتعاون مع الدول الأعضاء، الدعم على أساس التزام الشركاء بالتنفيذ المتسق والفعال للإصلاحات الاقتصادية والحوكمة في هذه المجالات.

كما يمكن أن تسهم المبادرات الهادفة إلى تعزيز الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية على المستوى المحلي في تعزيز النظم الوطنية. وينبغي أن يشجع حوارنا المعزز بشأن السياسة<sup>21</sup> على تعميق الحوارات بين القطاعين العام والخاص.

17 كان إجراءات الاحتواء التي تحد من النقل والنشاط الاقتصادي أصداء واسعة وأدت إلى اتساع التفاوتات، خاصة بالنسبة للشباب والأشخاص الأكثر ضعفًا، مع ارتفاع نسب البطالة و انخفاض النمو والتدفقات التجارية والاستثمار الأجنبي المباشر وتحويلات العاملين في الخارج. لقد أدت تكلفة الوباء على المالية العامة إلى تقويض جهود ضبط أوضاع المالية العامة وضغطت على أنظمة الحماية الاجتماعية.

18 يمثل الحوار الجنوبي ما يقرب من 25٪ من محفظة الاتحاد الأوروبي الحالية لدعم الميزانية على مستوى العالم.

19 تُعرّف بشكل عام بأنه المجال في الميزانية الذي يسمح للحكومة بتوفير الموارد للأغراض العامة دون تقويض الاستدامة المالية.

20 وفقًا لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2019 الصادر عن البنك الدولي، يبلغ المعدل الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 58.30 من أصل 100 (المرتبة 112).

21 سيسمح حوار السياسات حول الإصلاحات المدعومة من خلال عقود أداء إصلاح القطاع بتخفيف المخاطر الملازمة للدعم المالي من الاتحاد الأوروبي والسعي إلى إيجاد سبل التأزر مع الأدوات التكميلية مثل المزج والاستثمارات.

التنوع الاقتصادي مهم، خاصة بالنسبة للبلدان التي تعتمد بشكل كبير على القطاعات المعرضة للصدمات الاقتصادية. سيعمل الاتحاد الأوروبي وشركاؤه معًا للاستفادة من النمو في الاقتصادات الخضراء والرقمية، بما يتماشى مع الأهداف التي حددتها الحوارات القطاعية للاتحاد من أجل المتوسط. يجب أيضًا دمج إمكانات الاقتصاد الأزرق<sup>22</sup> بشكل متماسك في تخطيط التنمية الاقتصادية، جنبًا إلى جنب مع الاقتصاد الاجتماعي. وبفضل نماذج الأعمال التي تضع الناس والكوكب في جوهرها، يتمتع الاقتصاد الاجتماعي بإمكانية مواجهة العديد من التحديات المجتمعية ويزيد من قدرة مجتمعنا على الصمود في أوقات الأزمات.

علاوة على ذلك، فإن التركيز على الاستقلال الاستراتيجي المفتوح وإعادة هيكلة سلاسل القيمة العالمية في أعقاب الجائحة القدرة على خلق فرص جديدة لزيادة تكامل سلاسل الامدادات الصناعية بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه الجنوبيين. يمكن لنهج النظم البيئية<sup>23</sup> الذي تم تطويره في الاستراتيجية الصناعية<sup>24</sup> أن يسهم أيضًا في جهود التنوع وفي تطوير مبادرات مربحة للجميع في مجالات تكامل السوق والتقارب التنظيمي و الإدماج المالي. يمكن للتجمعات الصناعية داخل منطقة الجوار الجنوبي أن تساعد في التنمية الاقتصادية من خلال ربط الأعمال بسلاسل القيمة العالمية والإقليمية، والحد من عزلة الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع الابتكار، وتوليد المزيد من التجارة والاستثمار.

سيكون لدعم القطاع الخاص، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة، دور أساسي يلعبه<sup>25</sup> يجب أن يعمل الاتحاد الأوروبي وشركاؤه معًا لدعم ريادة الأعمال وأنظمتها، بما في ذلك ريادة الأعمال الاجتماعية والتعاونية، والشركات الناشئة من توليد الأفكار إلى النضج. يجب استخدام إمكانات المغتربين بشكل أكثر فاعلية من أجل نقل الكفاءات والمعرفة والتقنيات والمساهمة في إنشاء روابط تجارية بين الاتحاد الأوروبي والشركاء الجنوبيين.

تشكل فجوة التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة عائقًا حقيقيًا أمام تنميتها. فيما يتعلق بالحصول على التمويل، والذي يجب أن يشمل أيضًا اللاجئين، نعتزم العمل مع المؤسسات المالية الدولية لتطوير نهج شامل للإدماج المالي، بما في ذلك التمويل الصغير وتمويل المشاريع الاجتماعية، واستخدام الأدوات المالية الجديدة، بما في ذلك رأس المال الاستثماري وجوانب الأعمال والتأثير على التمويل.

إن للبحث والابتكار فوائد لا مثيل لها لتحقيق أي هدف سياسي استراتيجي، حيث يؤدي البحث والابتكار المعززان، بما في ذلك الارتباط بإطار البرنامج الإطاري Horizon Europe<sup>26</sup>، إلى نمو أكثر مرونة وادماجاً، فضلاً عن خلق فرص عمل مستدامة. سيتم تكثيف التعاون الناجح المتعلق بالبعد الإنساني لمجال التوصيل عبر الانترنت، بما في ذلك الابتكار والعلوم، بهدف إنشاء مجتمع واقتصاد معرفة.

سترکز الجهود على تقييم الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط بشأن الاقتصاد الأزرق المستدام (2 فبراير 2021) والعمل المنفذ في إطار مبادرة الاتحاد الأوروبي للتنمية المستدامة للاقتصاد الأزرق في منطقة غرب البحر الأبيض المتوسط (مبادرة: WESTMed) <https://ufmsecretariat.org/wp-content/uploads/2021/02/Declusion-UfM-Blue-Economy-EN-1.pdf><sup>22</sup>

<sup>23</sup> تشمل هذه النظم البيئية جميع الجهات العاملة في سلسلة القيمة: من أصغر الشركات الناشئة إلى أكبر الشركات، من الأوساط الأكاديمية إلى الأبحاث، ومقدمي الخدمات إلى الموردين.

<sup>24</sup> "استراتيجية صناعية جديدة لأوروبا" (COM (2020) 102).

<sup>25</sup> تساهم الشركات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة في أكثر من ثلثي إجمالي العمالة الرسمية.

<sup>26</sup> سيواصل Horizon Europe دعم التعاون الدولي بين الباحثين والشركات في الاتحاد الأوروبي وبقية العالم، بما في ذلك في إطار دبلوماسية العلوم.

تمتلك منطقة البحر الأبيض المتوسط رأس المال البشري للاستفادة من التحول الرقمي وأن تصبح منافساً في الاقتصاد الرقمي العالمي.

من أجل دعم جهود التحول الرقمي، نقترح هيكلة عملنا معاً حول أربع ركائز: (أولاً) الحوكمة والسياسات والأطر التنظيمية؛ (ثانياً) تطوير البنية التحتية ودعم وصول الجميع إلى شبكات محسنة ويسيرة التكلفة وأمنة؛ (ثالثاً) محو الأمية الرقمية والمهارات وريادة الأعمال؛ و (رابعاً) الخدمات الرقمية. الهدف هو تعزيز التحول الرقمي المبتكر من خلال تشجيع نشر المنصات والسياسات بما في ذلك الحكومة الإلكترونية، والصحة الإلكترونية، والتجارة الإلكترونية، والوصول الرقمي للثقافة والتراث الثقافي، والمهارات الرقمية في التعليم، مع ضمان التركيز على استخدام التقنيات بتركيز على المستخدم والاستخدام الأخلاقي بما يتماشى مع ميثاق الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية. نقترح أيضاً إنشاء اتصالات رقمية أفضل عبر البحر الأبيض المتوسط والمساهمة في التكامل الاقتصادي.

التجارة والاستثمار ضروريان لإطلاق إمكانات المنطقة. لزيادة القدرة التنافسية، نقترح إعطاء الأولوية لتقليل الحواجز غير الجمركية وخفض تكاليف التجارة. كما ينبغي التركيز على التنفيذ الكامل والامتثال للاتفاقات المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية القائمة، من أجل دعم التجارة، وبناء ثقة المستثمرين وتجنب عودة ظهور الحمائية والقيود التجارية. بناءً على الشبكة الحالية لاتفاقيات الشراكة ومفاوضات منطقة التجارة الحرة العميقة والشاملة الجارية مع المغرب وتونس، نقترح أيضاً إطلاق حوارات لتحديد مصلحة الشركاء في تحديث علاقاتهم التجارية والاستثمارية مع الاتحاد الأوروبي، في مجالات تشمل تيسير الاستثمار، والتنمية المستدامة، والخدمات، والزراعة عندما يكون ذلك مناسباً لتكييفها بشكل أفضل مع تحديات اليوم.

الاستفادة من الفرص على المستويات دون الإقليمية والإقليمية والقارية يمكن أن تسهم أيضاً في التنوع الاقتصادي وتعميق التكامل. كما ينبغي تعزيز مصادقة جميع بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط على مراجعة الاتفاقية الأوروبية ومتوسطة لقواعد المنشأ. بالإضافة إلى أنه سيتم استكشاف أوجه التآزر مع إفريقيا جنوب الصحراء بشكل نشط، لا سيما في سياق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA) وإنشاء سوق نقل جوي أفريقي واحد (SAATM)، بهدف تسهيل ظهور سلاسل القيمة القارية المستهدفة ودعم الاستثمار المستدام.

إن النقل عنصر أساسي في السياسات والأدوات التي تدعم تنمية جنوب البحر الأبيض المتوسط، كما هو موضح في استراتيجية التنقل المستدام والذكي.<sup>27</sup> يجب إغتنام الفرصة لربط البنية التحتية للنقل من خلال قابلية التشغيل البيئي للقواعد والمعايير، حيث ستعطي الأولوية للتطوير السريع لشبكة النقل عبر البحر الأبيض المتوسط ولأهداف إصلاحات سياسة النقل المحددة بشكل مشترك في إطار خطة عمل النقل الإقليمي (RTAP) وبدعم من التعاون الفني الجاري. اللوجستيات، التي تغطي البنية التحتية الإقليمية والروابط مع التعاون الجمركي، ستكون ضمن مبادراتنا الخاصة بالمعونة مقابل التجارة. كما سيستمر التعاون الفضائي

<sup>27</sup> استراتيجية التنقل المستدام والذكي (COM(2020) 789)

في لعب دور داعم، لا سيما من خلال الإجراءات المشتركة للاستفادة من خدمات Galileo المجانية والمفتوحة ومن خلال توسيع الخدمة الأوروبية للملاحة الثابتة بالنسبة للأرض (EGNOS).

### الاقتصادات الدامجة

في إطار الخطة الجديدة للمنطقة المتوسطة، نقترح العمل معًا لدعم الأنظمة واستراتيجيات التعافي بما يتماشى مع الأهداف التي حددها الحوار القطاعي للاتحاد من أجل المتوسط حول التوظيف والعمل<sup>28</sup> والتي (1) تعزز تكافؤ الفرص والنتائج، و (2) تعطي الأولوية الاجتماعية للحوار والحماية الاجتماعية والإدماج من أجل معالجة عدم المساواة الاجتماعية والإقليمية.

يمكن تحقيق عوائد إيجابية هائلة من خلال خلق آفاق للشباب في بلادهم عن طريق اتقاء هجرة الأدمغة وخلق فرص عمل لائقة للجميع<sup>29</sup>، وزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل وتمكينها الاقتصادي. ينبغي أن يوضع هذا في قلب تصميم وتنفيذ الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية ومبادرات الاستثمار. علاوة على ذلك، يجب أن نركز على تأثير الاقتصاد غير الرسمي<sup>30</sup> على رفاهية الناس والمالية العامة للشركاء وسياسات مهارات الدعم للجميع، وأيضًا في ضوء دعم إضفاء الطابع الرسمي الداعم.

### نقاط العمل: دعم الاقتصادات الدامجة والمرنة والمستدامة والمتصلة

- التمويل المشترك للاستثمارات المستدامة الممولة من قبل صناديق التعافي السيادية للشركاء في سياق EFSF+
- تطوير ودعم مصفوفات إصلاح مشتركة تركز على مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال
- دعم المبادرات لمساعدة الشركاء في جذب واستبقاء فرص تنويع سلاسل القيمة في قطاعات مختارة، بما يتماشى مع مبادئ الحوكمة الرشيدة
- تشجيع الشركاء على الانضمام إلى مبادرة أديس الضريبية<sup>31</sup>
- تكثيف الدعم للاقتصادات الخضراء والزرقاء والاجتماعية من خلال وسائل مالية مبتكرة (بما في ذلك التمويل الذي يولد التأثير) وتطوير النظم التنظيمية الملائمة.
- دعم تنفيذ سياسات الشركات الصغيرة والمتوسطة مع كمرجع إرشادي مبادئ قانون الأعمال الصغيرة ووثيقة "استراتيجية الشركات الصغيرة والمتوسطة من أجل أوروبا مستدامة ورقمية" لشهر آذار/مارس 2020.<sup>32</sup>
- دعم حوار اجتماعي جيد الأداء، على جميع المستويات ذات الصلة.
- تقديم الدعم الفني لتعزيز الإدماج المالي، وخاصة فيما يتعلق بالمدفوعات الرقمية ومحو الأمية الرقمية للشركات الصغيرة والمتوسطة، لا سيما في المناطق الريفية

الإعلان الوزاري لوزراء العمل والتوظيف في الاتحاد من أجل المتوسط، كاشكايس، أبريل 2019 28

وبحسب تقديرات منظمة العمل الدولية، فقدت 17 مليون وظيفة بدوام كامل في الربع الثاني من عام 2020، مقارنة بالربع الأخير من عام 2019. 29

تصف توصية منظمة العمل الدولية رقم 204 المتعلقة بالانتقال من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي "الاقتصاد غير الرسمي" بأنه يشير إلى جميع الأنشطة الاقتصادية من قبل العمال والوحدات الاقتصادية التي - في القانون أو في الممارسة - لا تغطيها الترتيبات الرسمية أو تغطيها بشكل غير كاف. 30

مبادرة أديس الضريبية (ATI) هي شراكة متعددة أصحاب المصلحة تهدف إلى تعزيز تعبئة الإيرادات المحلية (DRM) في البلدان الشريكة. 31

استراتيجية أوروبا للشركات الصغيرة والمتوسطة والمستدامة والرقمية (COM(2020) 103) 32

- المشاركة في برنامج الاتحاد الأوروبي Horizon Europe
- تعميم دعم الاقتصاد الاجتماعي في البرامج الإقليمية والثانية، بما في ذلك دعم تطوير الأطر القانونية والسياساتية الملائمة، وتعزيز القدرة المؤسسية وتمكين التعلم المتبادل
- العمل على دعم التقارب التنظيمي في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية، وكذلك خدمات تحديد الهوية الإلكترونية وخدمات الثقة، وأطر حماية البيانات الشخصية والتدفق الحر للبيانات غير الشخصية. تحديث العلاقات التجارية والاستثمارية مع الشركاء المهتمين بتكامل أوثق مع الاتحاد الأوروبي خاصة في مجالات مثل تسهيل الاستثمار والخدمات والتنمية المستدامة والزراعة
- دعم اندماج المنطقة في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من أجل تحفيز إنشاء سلاسل القيمة القارية المستهدفة
- استثمارات التمويل المشترك لتعزيز توافر البنية التحتية للاتصالات واسعة النطاق وذات النطاق الترددي العالي. ضمان تبني مبادئ مجموعة أدوات الاتحاد الأوروبي G5 لضمان أمن الشبكة.
- 33
- تكثيف الجهود لاعتماد الخرائط الإرشادية لشبكة النقل عبر البحر الأبيض المتوسط المستقبلية (TMN-T) التي ستشكل البعد الخارجي لشبكة النقل عبر أوروبا (TEN-T)، مع إعطاء الأولوية بالفعل للمشاريع على هذه الشبكة، و المساهمة في ربط بلدان جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى وشمال إفريقيا وأوروبا
- دعم التقارب التنظيمي في جميع مجالات النقل بما يتوافق مع خطة عمل النقل الإقليمية 2021-2027 من خلال مشاريع النقل الأورومتوسطية
- المساعدة في تنمية السياحة المستدامة

### 3. السلام والأمن

تشكل النزاعات التي طال أمدها في منطقة البحر الأبيض المتوسط عقبة رئيسية أمام الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة. إن الجهود المشتركة لمنع النزاعات وحلها، وتعزيز التعاون الأمني، والتخفيف من عواقب النزاعات ومعالجة أسبابها الجذرية هي أولويات قصوى من أجل حماية الناس والسماح لهم بالازدهار.

من جانبه، يعتبر الاتحاد الأوروبي بالفعل المزود الرئيسي للمساعدات الإنسانية والإنمائية. وهو قادر على نشر مجموعة واسعة من الأدوات في نهج ثلاثي الترابط بين الإنسانية والتنمية والسلام. وهو أيضاً مزود أمن من خلال نشر مهمات وعمليات سياسة الأمن والدفاع المشتركة (CSDP)، وإجراءات الوساطة وتحقيق الاستقرار، فضلاً عن التدابير التقييدية. لقد بنى الاتحاد الأوروبي صداقيته من خلال موقف ثابت بشأن أهمية احترام القانون الدولي. وبصفته شريكاً موثقاً به، يتمتع الاتحاد الأوروبي بمكانة فريدة للجمع بين الأطراف المتنازعة والشركاء الدوليين والإقليميين وكذلك الجهات المعنية، مثل الجهات الفاعلة في مجال التنمية الإنسانية وبناء السلام، في حوار حول القضايا الاستراتيجية، وتقليل التوترات والمساهمة في الجهود المبذولة لحل النزاعات. يدعو العديد من الشركاء الجنوبيين إلى زيادة مشاركة الاتحاد الأوروبي

33 "النشر الأمن لشبكات الجيل الخامس في الاتحاد الأوروبي - تنفيذ صندوق أدوات الاتحاد الأوروبي" (50 (2020) COM) يلزم الاتصال في مجموعة أدوات الاتحاد الأوروبي G5 الاتحاد الأوروبي بتنفيذ مبادئ مجموعة الأدوات المصممة لضمان النشر الأمن للبنية التحتية للنطاق العريض، وليس فقط في الاتحاد الأوروبي ولكن أيضاً في جميع المشاريع الخارجية التي تستخدم تمويل الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك عبر المؤسسات المالية الدولية مثل بنك الاستثمار الأوروبي.

والجهود المشتركة لحل النزاعات المستمرة ومعالجة تأثيرها. تظهر التجربة أن مثل هذا الدور الجماعي والدبلوماسي لا يمكن أن يكون فعالاً إلا عندما يكون الاتحاد الأوروبي موحدًا وقادرًا على العمل والتحدث في انسجام، على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف. وبالتالي، فإن مشاركة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك على أعلى المستويات، أمر أساسي، كما هو الحال بالنسبة للحوار السياسي المحسن والمكثف عبر البحر الأبيض المتوسط لبناء الثقة وتقليل التوترات والمساعدة في حل النزاعات.

على هذا الأساس، يتعين على الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء والشركاء تجديد الجهود للتوصل إلى تسوية في عملية السلام في الشرق الأوسط (MEPP). وفي هذا الصدد، سيسعى الاتحاد الأوروبي إلى التشجيع والبناء على إقامة علاقات دبلوماسية مؤخرًا بين إسرائيل وعدد من الدول العربية، بهدف تعزيز آفاق حل الدولتين المتفاوض عليه على أساس المعايير المتفق عليها دوليًا أيضًا، وكذلك السلام والأمن الإقليميين. ويتعين على الاتحاد الأوروبي، بصفته الداعي إلى عقد المؤتمرات حول سوريا، والشركاء الجنوبيين تكثيف الجهود لحل النزاع المدمر، الذي استمر عقدًا من الزمن في سوريا، لدعم الجهود التي تقودها الأمم المتحدة. كما ينبغي عليهم مواصلة دعم جهود لبنان لحل أزمتة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ويجب على الاتحاد الأوروبي وشركائه التعاون بشكل أوثق في معالجة تحديات السلام والاستقرار والتنمية في منطقة الساحل. وينبغي على الاتحاد الأوروبي وجيرانه الجنوبيين أيضًا تكثيف دعمهم للجهود المبذولة للتوصل إلى حل لقضية الصحراء الغربية في إطار العملية التي تقودها الأمم المتحدة. إن إيجاد حل سياسي مستدام وشامل للأزمة طويلة الأمد في ليبيا هو أيضًا أولوية. كما سيواصل الاتحاد الأوروبي مشاركته النشطة ودعمه في إطار عملية برلين التي تقودها الأمم المتحدة، بما في ذلك على المستوى التنفيذي من خلال عملية إيريني ومساهمات أخرى. وسوف يستكشف الدعم الإضافي المحتمل لتنفيذ وقف إطلاق النار، ويدعم العملية الدستورية والانتخابية في البلاد وتحقيق الاستقرار على المدى الطويل. في البحث عن حلول للأزمات في المنطقة، سيواصل الاتحاد الأوروبي دعم جهود الأمم المتحدة والمشاركة مع اللاعين والمنظمات الإقليمية، ولا سيما جامعة الدول العربية، والاتحاد الأفريقي، والتجمعات دون الإقليمية ذات الصلة<sup>34</sup>. وفي شرق البحر الأبيض المتوسط، سيدعم الاتحاد الأوروبي الحوار السلمي القائم على القانون الدولي، بما في ذلك من خلال مؤتمر متعدد الأطراف يمكن أن يعالج القضايا التي تحتاج إلى حلول متعددة الأطراف، حيث يجب أن يشارك الاتحاد الأوروبي وشركاء الجوار الجنوبي بشكل بناء لحماية الاستقرار والأمن في المنطقة الأوسع أيضًا.

يواجه النظام المتعدد الأطراف تحديات كبيرة في وقت تتطلب فيه معظم القضايا حلولاً متعددة الأطراف. ويشترك الاتحاد الأوروبي وشركاؤه الجنوبيون في مصلحة مشتركة في دعم نظام متعدد الأطراف قائم على قواعد متجددة تكون الأمم المتحدة في صميمه. كما يجب أن نعمل معًا ونعزز التعاون في المحافل المتعددة الأطراف، ولا سيما بشأن السلام والأمن، والقضايا العالمية، وتعزيز التجارة القائمة على القواعد، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، وحماية الطفل، والحكم الرشيد، وكذلك بشأن "هيئة المرأة" التابعة للأمم المتحدة والسلام والأمن (WPS) وأجندات "الشباب والسلام والأمن" (YPS).

<sup>34</sup> وبذلك، يمكن للاتحاد الأوروبي أن يبني على الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في قضايا إدارة الأزمات، وحواره وتعاون مع جامعة الدول العربية، والشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، والتعاون وفقًا لمذكرة التفاهم بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي بشأن السلام والأمن. والحوكمة.

تشكل التهديدات الأمنية الرئيسية مثل الإرهاب والتهديدات المختلطة والجرائم الإلكترونية والجريمة المنظمة، بما في ذلك تجارة الأسلحة النارية غير المشروعة والاتجار بالمخدرات وغسيل الأموال تحديات رئيسية؛ لا يمكن معالجتها إلا من خلال الجهود المشتركة.

يحدث الإرهاب وتمويله، والتطرف، والتطرف العنيف، وظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب على صفتي البحر الأبيض المتوسط، وغالبًا ما يكون ذلك مترابطاً. وقد أكدت الهجمات الأخيرة على الحاجة إلى تعميق حواراتنا الاستراتيجية رفيعة المستوى حول مكافحة الإرهاب. بناءً على التعاون القائم، لا سيما في مجال إنفاذ القانون، حيث نحتاج إلى تكثيف جهودنا للوقاية من التطرف، بما في ذلك تعميق الحوارات بين الأديان والثقافات، وبناء القدرات للتصدي للتطرف العنيف والتجنيد عبر الإنترنت، ومنع نشر المحتوى الإرهابي عبر الإنترنت، ومكافحة تهريب التراث الثقافي. كما لا يزال التعاون الدولي ضرورياً والاتحاد الأوروبي على استعداد لزيادة مساعده التقنية، بما في ذلك فيما يخص أوجه القصور في مكافحة غسل الأموال/ مكافحة تمويل الإرهاب، وعبر شبكة الخبراء المنتشرين في البعثات الرئيسية في المنطقة.

بينما توفر الرقمنة فرصاً كبيرة، فإنها تفتح الباب أيضاً لتهديدات جديدة، بما في ذلك زيادة ضعف البنية التحتية الحيوية (مثل الطاقة والنقل والخدمات المصرفية والصحة). ونحن بحاجة إلى العمل معاً لبناء القدرة على التصدي للتهديدات الإلكترونية، بما في ذلك التضليل وعمليات التأثير، وتبادل أفضل الممارسات، وتدريب خبراء الأمن السيبراني، واستكشاف الإمكانيات التي توفرها الأدوات المبتكرة لأغراض إنفاذ القانون، مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات المدنية. وأيضاً نحن بحاجة إلى العمل معاً لتعزيز التعاون ضد التهديدات الإلكترونية والاستفادة الكاملة من الأطر الدولية القائمة، مثل اتفاقية بودابست لمجلس أوروبا، لتحقيق هذه الغاية.

تماشياً مع استنتاجات مجلس 2021 بشأن دبلوماسية المناخ والطاقة، سيعمل الاتحاد الأوروبي على تعزيز وتعميم العمل بشأن العلاقة بين المناخ والأمن والدفاع، بما في ذلك من خلال زيادة العمل على التكيف مع المناخ والحد من مخاطر الكوارث، فضلاً عن التعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

نقترح أيضاً استخدام الأدوات المحددة في استراتيجية الاتحاد الأمني للاتحاد الأوروبي<sup>35</sup> لتعزيز القدرات والتعاون بين سلطات إنفاذ القانون والسلطات القضائية والمدنية. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي زيادة تعزيز التعاون في مجال التخفيف من المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنوية وكذلك بشأن الحماية المدنية وإدارة مخاطر الكوارث.

ينبغي تعزيز التعاون في إنفاذ القانون والتعاون القضائي بين الاتحاد الأوروبي والبلدان الشريكة، وكذلك بمساعدة مؤسسات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة (يوروبول، وسيبول، وفرونكس، ومركز المراقبة الأوروبي للمخدرات والإدمان، ويوروجست)، بما في ذلك عن طريق التفاوض بشأن اتفاقيات التعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول الجوار الجنوبي. تحقيقاً لهذه الغاية، سيسعى الاتحاد الأوروبي للعمل مع الشركاء الجنوبيين من أجل ضمان أن تطبيق القانون والأنظمة القضائية الخاصة بهم تلبى المعايير العالية لحماية البيانات واحترام حقوق الإنسان.

"إستراتيجية الاتحاد الأمني للاتحاد الأوروبي" (COM(2020) 605)

35

هناك حاجة إلى تحسين التعاون القضائي في المسائل المدنية لتحسين إنفاذ العقود والتصدي لعمليات اختطاف الأطفال عبر الحدود وحماية الطفل والتزامات النفقة. وايضاً ينبغي أن يكون الانضمام إلى اتفاقيات لاهاي بشأن القانون الدولي الخاص وتنفيذها بشكل صحيح أولوية في المنطقة.<sup>36</sup>

يقترح الاتحاد الأوروبي زيادة تطوير شراكته في المسائل الأمنية مع الدول المجاورة له، فضلاً عن تعزيز التعاون العملي، بما في ذلك التعاون في مجال الأمن البحري وخفر السواحل. يجب أن تكون هذه الشراكات مصممة خصيصاً، وأن تتوافق مع احتياجات كل منها وتتمتع بدعم سياسي رفيع المستوى من أجل ضمان نتائج ملموسة. كما يعد التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية أمراً حيوياً، بما في ذلك مع الناتو في إطار إعلاني وارسو وبروكسل المشتركين.<sup>37</sup>

#### نقاط العمل: التعاون على السلام وحل النزاعات واتقائها

- تطوير وتكثيف الحوار السياسي بين الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وشركاء الجنوب وإشراك الشركاء الاستراتيجيين للاتحاد الأوروبي من أجل تعزيز الجهود المشتركة لحل النزاعات وتقليل التوترات في المنطقة، باستخدام جميع الأدوات بطريقة متكاملة لتحقيق الاستقرار الإقليمي والأمان.
- الاستثمار في الوقاية من مكافحة التطرف وحل النزاعات وتحقيق الاستقرار من خلال نهج متكامل للصراع والأزمات، والعمل في جميع مراحل دورة الصراع
- تأمين الصمود من خلال الربط بشكل أفضل بين الجهود الإنسانية والإنمائية والسلام والأمن
- حيثما يكون ذلك مفيداً للطرفين، المشاركة في مهام سياسة الأمن والدفاع المشتركة CSDP وعملياتها باستخدام أدوات مثل اتفاقيات المشاركة الإطارية
- تعزيز دور النساء والشباب في بناء السلام بما يتماشى مع الالتزام السياسي للاتحاد الأوروبي بتنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي

#### نقاط العمل: التعاون الأمني

- تكثيف الحوار بشأن مكافحة الإرهاب والحوارات الأمنية، بما في ذلك التعاون في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتشجيع التصديق على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة وتنفيذها.
- تعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب والوقاية من التطرف ومكافحته ومكافحة الجريمة المنظمة والأسلحة النارية غير المشروعة والمخدرات.
- التنفيذ السريع لبرنامج "CT Inflow"، والشرطة الأورو-متوسطة، و"مراقبة المخدرات في الاتحاد الأوروبي الرابع"، وبرنامج العدالة الأورو-متوسطة، وبرامج سايبير ساوث
- زيادة تطوير مراكز الامتياز الخاصة بالتخفيف من المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية في الاتحاد الأوروبي، والتي أثبتت أنها عنصر مهم في التعامل مع جائحة كورونا بالإضافة إلى الإجراءات الأخرى لمواجهة التهديدات الأمنية
- تعزيز العمل على مواجهة آثار تغير المناخ والتكيف معه، والاستثمار في التدابير الوقائية وتعزيز التعاون في مجال الحماية المدنية وإدارة مخاطر الكوارث بالاعتماد على برامج مثل PPRD South.<sup>38</sup>
- الانخراط مع الدول الشريكة لتعزيز التعاون القضائي والشرطي مع الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك من خلال التفاوض على اتفاقيات التعاون مع يوروبول ويوروجست.

<https://www.hcch.net/en/home/>

36

[https://www.nato.int/cps/en/natohq/official\\_texts\\_133163.htm](https://www.nato.int/cps/en/natohq/official_texts_133163.htm)

37

[https://www.nato.int/cps/en/natohq/official\\_texts\\_156626.htm](https://www.nato.int/cps/en/natohq/official_texts_156626.htm)

38

برنامج الوقاية من الكوارث الطبيعية وتلك الناجمة عن النشاط البشري والاستعداد والاستجابة لها في دول الشراكة في الشرق الأوسط

وشمال إفريقيا – جنوب 3



• تحسين التعاون القضائي في الشؤون المدنية من خلال تعزيز الانضمام إلى الاتفاقيات ذات الصلة التي وضعها مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص وتنفيذها بشكل صحيح.

#### 4. الهجرة والتنقل

الهجرة ظاهرة عالمية تتطلب استجابات مشتركة وتضامنا وتقاسم المسؤولية العالمية. لا يمكن لأي بلد أن يدبر الهجرة بمفرده بشكل فعال ، بما في ذلك مواجهة تحديات الهجرة غير النظامية. هذا ويهدف ميثاق الاتحاد الأوروبي الجديد بشأن الهجرة واللجوء إلى تغيير تدريجي في مشاركتنا مع شركائنا الدوليين. وهو يتمحور حول شراكات شاملة ومصممة خصيصًا لكل حالة ومتوازنة وذات منفعة متبادلة. والهدف النهائي هو ضمان أن الهجرة لا تتم إلا بطريقة آمنة ومنظمة، ومنع الرحلات الخطرة وتجنب الخسائر في الأرواح، من خلال مكافحة التهريب وتعزيز التعاون في إدارة الهجرة، مع توفير الحماية الدولية لمن يحتاجون إليها. كما ينبغي تمكين البلدان من تقديم مستقبل اجتماعي واقتصادي مستقر ويمكن التنبؤ به يوفر فرصًا حقيقية، وخاصة لشبابها. وسيعمل الاتحاد الأوروبي بنشاط على معالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية والنزوح القسري، من خلال حل النزاعات ومعالجة التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تفاقت بسبب جائحة كورونا.

كما يوفر الميثاق الجديد للهجرة واللجوء أساسًا معززًا لتحقيق استجابة مستدامة وطويلة الأجل من حيث إدارة الهجرة واللجوء.

تشمل شراكاتنا المعززة بشأن الهجرة جميع الجوانب المختلفة للهجرة واللجوء، مع مراعاة مصالح الاتحاد الأوروبي والدول الشريكة. في الوقت نفسه، ستكون هذه العناصر جزءًا لا يتجزأ من المسارات المختلفة لتعاوننا - السياسي والأمني والاقتصادي.

كل بلد يواجه مواقف محددة وفرصه الخاصة. لا يوجد "مقاس واحد يناسب الجميع"، هناك حاجة إلى حلول مصممة خصيصًا لكل حالة. ينعكس هذا وسيظل ينعكس في شراكات الاتحاد الأوروبي الشاملة مع كل دولة، بما يتماشى مع الميثاق الجديد للهجرة واللجوء.

سيواصل الاتحاد الأوروبي حماية المحتاجين ودعم البلدان المضيفة، مع الاعتراف بأن العديد من دول جنوب البحر الأبيض المتوسط تستضيف أعدادًا كبيرة من اللاجئين والمهاجرين.

تجلب الهجرة غير النظامية تحديات لكل من المنطقة والاتحاد الأوروبي، وكذلك من خلال زيادة القوة الاقتصادية والتأثير المزعزع للاستقرار للشبكات الإجرامية. الحل يكمن في معالجة تهريب المهاجرين بشكل مشترك. في هذا السياق، سيعمل الاتحاد الأوروبي والدول الشريكة على تكثيف الجهود المشتركة بشكل كبير لمكافحة الاتجار ومحاربة الشبكات الإجرامية وراء تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر. تعزيز

إدارة الهجرة واللجوء<sup>39</sup> بما في ذلك القدرة على إدارة الحدود هو عنصر أساسي. الاتحاد الأوروبي على استعداد لتقديم الدعم وفقاً لاحتياجات الشركاء.

إن تعزيز التعاون بشأن العودة وإعادة القبول وإعادة الإدماج المستدام وجعل عمليات العودة أكثر فعالية هي عناصر مهمة في هذه الشراكات. لدعم هذه الشراكات، سيقوم الاتحاد الأوروبي بتعبئة سياسات وأدوات وآليات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة كجزء من نهج شامل. وبالنظر إلى أهمية العودة الطوعية، ستبني المفوضية استراتيجية العودة الطوعية وإعادة الإدماج وستضع مناهج جديدة لتصميم وتعزيز وتنفيذ خطط العودة الطوعية وإعادة الإدماج.

كما يلتزم الاتحاد الأوروبي أيضاً بدعم الهجرة القانونية والتنقل مع شركائنا، بما يتماشى مع اختصاصاته واختصاصات الدول الأعضاء. إعادة التوطين مهمة لتوفير الحماية للاجئين الأكثر ضعفاً. ستكون شراكات المواهب الرامية إلى تعزيز الهجرة القانونية والتنقل مع شركاء الجوار الجنوبي المعنيين جزءاً لا يتجزأ من تعاوننا، مع مراعاة مخاطر هجرة الأدمغة.

وينبغي مواصلة استكشاف التعاون على المستوى الإقليمي والمتعدد الأطراف، بما في ذلك من خلال التعاون الثلاثي والتعاون بين الجنوب والجنوب، لأن بعض شركاء جنوب البحر الأبيض المتوسط هم بلدان المنشأ والعبور والمقصد. على المستوى الإقليمي، سيتم تعزيز التعاون في إطار خطة عمل فاليتا المشتركة<sup>40</sup> وعملية الخرطوم<sup>41</sup> والرباط<sup>42</sup>، بما في ذلك نهج "المسار الكامل". في هذا السياق، يجب تعزيز التعاون الثلاثي مع الأمم المتحدة وكذلك مع الجهات الفاعلة الإقليمية، بما في ذلك من خلال البناء على التجربة الناجحة لفريق العمل الثلاثي بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في ليبيا.

تقترح المفوضية والممثل الأعلى استخدام جميع الأدوات الموجودة تحت تصرف الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك مؤسسات الاتحاد الأوروبي وأداة الجوار والتنمية والتعاون الدولي للاتحاد الأوروبي<sup>43</sup> والأدوات الداخلية ذات الصلة لتقديم الدعم التشغيلي والمالي في مجال الهجرة والتنقل.

<sup>39</sup> في مؤتمر مكافحة التهريب المنعقد في 13 يوليو 2020 الذي استضافته إيطاليا وبمشاركة الاتحاد الأوروبي والشركاء الأفارقة الرئيسيين، التزم الشركاء بمكافحة التهريب بشكل مشترك.

<sup>40</sup> <https://www.jvapfollowup.org/jvap/>

<sup>41</sup> <https://www.khartoumprocess.net/>

<sup>42</sup> <https://www.rabat-process.org/fr/>

<sup>43</sup> تتضمن أداة الجوار والتنمية والتعاون الدولي للاتحاد الأوروبي هدف 10٪ لإجراءات المتعلقة بالهجرة.

## نقاط العمل: تعزيز التعاون في مجال الهجرة والتنقل على أساس شراكات شاملة ومتوازنة ومفيدة للطرفين

- دعم قدرة الشركاء على الإدارة الفعالة للهجرة واللجوء، بما في ذلك إدارة الحدود وجميع جوانب أنظمة اللجوء والهجرة وقدرات إعادة القبول.
- المساعدة الهادفة لخلق فرص اجتماعية واقتصادية للمهاجرين والنازحين قسراً والمجتمعات المضيفة، بما في ذلك في سياق التعافي من فيروس كورونا، مع إيلاء اهتمام خاص للمناطق المهمشة.
- تكثيف التعاون بشأن العودة الفعالة وإعادة القبول. دعم العودة الطوعية المدعومة وإعادة الاندماج المستدام من الاتحاد الأوروبي ولكن أيضاً بين الدول الشريكة الفردية.
- تطوير مسارات قانونية إلى أوروبا من خلال الجهود المستمرة لإعادة التوطين وخطط تنقل العمالة، ولا سيما الإطلاق السريع لشراكات المواهب، مع الاحترام الكامل لاختصاصات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء.
- استكشاف أطر التعاون الثلاثي وبين بلدان الجنوب وتعزيز التعاون مع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية.

## 5. التحول الأخضر: القدرة على التكيف مع تغير المناخ والطاقة والبيئة

تعد المنطقة الجنوبية للمتوسط أحد النقاط الساخنة الرئيسية في العالم فيما يتعلق بتغير المناخ والتدهور البيئي. في الوقت نفسه، تعد منطقة البحر الأبيض المتوسط موطناً لبعض أفضل موارد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في العالم، مما يوفر فرصاً لا مثيل لها للتعاون في مجال الطاقة النظيفة، مع إنتاج الهيدروجين كأولوية استراتيجية جديدة. سيكون التنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس وأهداف التنوع البيولوجي المتفق عليها دولياً أمراً بالغ الأهمية للمساعدة في تجهيز المنطقة بشكل أفضل للصدمات النظامية المستقبلية. تمثل الصفقة الخضراء الأوروبية فرصة فريدة للتعاون بشأن الأولويات الاستراتيجية. ويمكن أن يساعد التعزيز الشامل لمرونة البيئة والطاقة وتغير المناخ في التخفيف من المخاطر التي تهدد حياة البشر وسبل عيشهم وتعزيز التنمية المستدامة وخلق فرص العمل والانتقال إلى القطاعات ذات القيمة العالية.

### النمو الأخضر والعمل المناخي

سيعمل الاتحاد الأوروبي وشركاؤه معاً من أجل زيادة طموحهم المناخي، وتبسيط الأهداف، والتحول نحو النمو الأخضر وتطوير أو تعزيز تدابير العمل المناخي المتماسكة والقابلة للتحقيق والقابلة للقياس بما يتماشى مع المساهمات الوطنية المحددة للشركاء (NDCs) بموجب اتفاقية باريس وخطط التكيف الوطنية (NAPS) والبعد الخارجي للصفقة الخضراء الأوروبية. وسينصب التركيز على (1) المناخ والحوكمة البيئية، وصلته بالمالية العامة والمبادرات المالية، وعلى رصد الأهداف؛ (2) دعم مبادرات تسعير الكربون؛ (3) القدرة الإدارية والمساعدة التقنية الهادفة لتنفيذ وإنفاذ التشريعات على المستويين المركزي والمحلي؛ (4) التثقيف والتوعية داخل كل من القطاع الخاص والسكان عامة بصفتهم عوامل تغيير. تدعم خدمات وبيانات برنامج كوبورنيكوس لرصد الأرض سياسات النمو الأخضر ورصد المناخ. ويمكن أن يشجع التعاون أيضاً تنفيذ خطط التنقل الحضري المستدام في مدن المنطقة، وتطوير حلول نقل خضراء متعددة

الوسائط. سيتطلب هذا الجهد حوارًا منسقًا ومعززًا<sup>44</sup> بشأن السياسات مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني، بما في ذلك على المستوى المحلي.

تعد زيادة قدرات التكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث أولوية في المنطقة. وسينصب التركيز على (1) دعم المرونة في مواجهة تغير المناخ، (2) استثمارات مقاومة المناخ، (3) الاستثمار في التدابير الوقائية، (4) الحلول القائمة على الطبيعة وقدرات إدارة المخاطر.

ستدعم المشاركة الاستراتيجية مع المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص تطوير نظام مالي يدعم النمو المستدام. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تشجيع مشاركة السلطات العامة المسؤولة عن تطوير سياسات التمويل المستدام في البلدان الشريكة ولا سيما من خلال المنتديات الدولية مثل المنتدى الدولي للتمويل المستدام (IPSF)<sup>45</sup>. يتبادل الاتحاد الأوروبي والأعضاء الآخرون في IPSF أفضل الممارسات وينسقون الجهود بشأن الاستثمار المستدام بيئيًا، مثل التصنيفات الخضراء، والإفصاحات البيئية والمناخية، والمعايير والعلامات للمنتجات المالية الخضراء (بما في ذلك السندات الخضراء).

### التحول في مجال الطاقة وأمن الطاقة

تتشارك أوروبا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط مصالح مترابطة ومتكاملة ومتقاربة في مجال الطاقة بناءً على أولويات التحول الأخضر والعدل وأمن الطاقة.

يجب تكييف التعاون المستقبلي مع الموارد والاحتياجات المتنوعة للشركاء والتركيز على الأهداف ذات الأولوية المختارة: (1) النشر المكثف للطاقة المتجددة وإنتاج الهيدروجين النظيف، مما يساهم في التطلع إلى الحصول على 40 جيجاوات على الأقل من قدرة المحلل الكهربائي في جوار الاتحاد الأوروبي بحلول عام 2030؛ (2) ربط أقوى لأنظمة الكهرباء؛<sup>46</sup> (3) جهود وتدابير كفاءة الطاقة، مع التركيز على المباني والأجهزة؛ (4) سياسات لمعالجة انبعاثات غاز الميثان المتسربة من إنتاج الوقود الأحفوري ونقله واستخدامه، بما يتماشى مع الإطار المحدد في استراتيجية الميثان للاتحاد الأوروبي.

### كفاءة استخدام الموارد ومكافحة التلوث والتنوع البيولوجي

بالنظر إلى اتجاهات التحضر، وفقدان التنوع البيولوجي، بما في ذلك إزالة الغابات وتدهور الأراضي، وفقدان موائل الحياة البرية وتفتتها، وزيادة التلوث البحري والأرضي، وتأثير تغير المناخ على الموارد، وخاصة الوصول إلى المياه، نقترح التركيز على تدابير حماية واستعادة التنوع البيولوجي، البحري والبري والحيواني والنباتي، وكذلك الإدارة المستدامة للمياه، بما في ذلك معالجة مياه الصرف الصحي وإعادة استخدام المياه والاستخدام الفعال لإدارة المياه.

<sup>44</sup> على سبيل المثال، المنصة الإقليمية للاتحاد من أجل المتوسط في مجال البحث والابتكار التي حددت تغير المناخ والطاقات المتجددة كأولويات رئيسية للتعاون في السنوات القادمة.

<sup>45</sup> المنصة الدولية للتمويل المستدام.

تحدد الخطة الرئيسية للبحر الأبيض المتوسط 2020 لتوصيلات الكهرباء 15 مشروع ربط بيني محتمل وتقييم تكاليفها وفوائدها.<sup>46</sup>

تعد مستويات تلوث الهواء مشكلة واسعة الانتشار في جميع أنحاء المنطقة، ولا سيما في المناطق الساحلية ذات الكثافة الحضرية العالية، مع تركيزات انبعاثات الهواء من الصناعة والنقل، وترسبها في البحر، وهذا له آثار كبيرة على الصحة والبيئة والأنشطة الاقتصادية المتعلقة بالبحر، بما في ذلك مصائد الأسماك والسياحة.

ستتضمن تدابير الدعم زيادة الوعي وأنشطة التثقيف لمنع التخلص غير المنظم من النفايات، وتعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وتطوير مرافق حديثة من شأنها ضمان إعادة التدوير والتخلص الآمن من النفايات، وإصلاح الأطر التشريعية والمالية والمؤسسية للتقليل من أنواع التلوث المختلفة والتخطيط والإدارة المستدامة لاستخدام الأراضي. إن الاتحاد الأوروبي سيواصل العمل مع دول المنطقة، في سياق اتفاقية برشلونة، لاتخاذ إجراءات لخفض مستويات الانبعاثات من النقل البحري على وجه الخصوص، بهدف إعلان البحر الأبيض المتوسط كمنطقة للتحكم في الانبعاثات.

#### نظم غذائية مستدامة

سيتم تعزيز التعاون من أجل الانتقال إلى نظم غذائية مستدامة، بما في ذلك الإدارة المستدامة للزراعة ومصائد الأسماك والحفاظ على عوامل الإنتاج الطبيعية لتعزيز الأمن الغذائي. وقد يشمل ذلك توفير الخبرة الفنية في صياغة السياسات الزراعية والاقتصاد الأزرق، ودعم الممارسات الزراعية البيئية، وتعزيز مفاهيم الزراعة الذكية وتربية الأحياء المائية.

ينبغي تعزيز دعم التكامل الإقليمي للأسواق في إطار اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA) والهيئة العامة لمصائد الأسماك في منطقة البحر الأبيض المتوسط<sup>47</sup> (GFCM) بشأن مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية، بما في ذلك تطوير سلاسل القيمة الغذائية على المستوى القاري.

#### نقاط العمل: التحول الأخضر: المرونة في مواجهة آثار تغير المناخ، والبيئة، والطاقة

- بذل جهود مشتركة لتبسيط الأهداف، والتحول نحو النمو الأخضر وتطوير أو تعزيز تدابير العمل المناخي المتماسكة والقابلة للتحقيق والقابلة للقياس المحددة في المساهمات المحددة وطنياً وخطط التكيف الوطنية على المستويين الإقليمي والثنائي
- تعزيز المشاركة الاستراتيجية لدعم تطوير نظام مالي يدعم النمو المستدام والاستثمارات الخاصة بمواجهة آثار تغير المناخ، من خلال مبادرة إقليمية للتمويل المستدام بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية
- تعزيز المشاركة الثنائية وتقديم المساعدة المستهدفة لدعم الاستثمارات واسعة النطاق في مصادر الطاقة المتجددة وإنتاج الهيدروجين النظيف للاستهلاك المحلي والتصدير. دعم، تماشياً مع أهداف استراتيجية "من المزرعة إلى المائدة"<sup>48</sup>، تصميم نظم غذائية مستدامة والاستثمار فيها وتنفيذها، من الإنتاج إلى الاستهلاك، مع إيلاء اهتمام خاص لسلامة الأغذية، وصحة النبات والحيوان ورفاهيته، وكذلك مع هدف ضمان الأمن الغذائي الإقليمي
- تشجيع المبادرات الخاصة بإدارة النفايات، بما في ذلك نفايات الطعام والقمامة البحرية

<sup>47</sup> <http://www.fao.org/gfcm/about/en>

<sup>48</sup> استراتيجية "من المزرعة إلى المائدة" (COM(2020) 381)

- دعم حماية واستعادة التنوع البيولوجي، بما في ذلك إنشاء شبكات فعالة ومسيرة بشكل جيد خاصة بالمناطق المحمية الساحلية والبحرية
- دعم الجهود المبذولة للحد من الانبعاثات، لا سيما في البيئة البحرية والساحلية والمياه والهواء.
- تعزيز الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية كأساس لتحقيق الانتقال إلى الاقتصاد الدائري

## التنفيذ

سيستخدم الاتحاد الأوروبي جميع أدواته لضمان التنفيذ الكفء والفعال والسريع والمخصص للخطة الجديدة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، وسيأخذ في الاعتبار تنوع المنطقة ومصالحها واحتياجاتها. سيبقى حوار السياسات مع جميع المعنيين حجر الزاوية في التعاون. كما سيولى اهتمام خاص للمستوى المحلي لضمان توزيع تأثير التعاون جغرافياً بطريقة مناسبة.

سيضمن الحوار المستمر والتطلي بين الاتحاد الأوروبي وشركائه شراكة متبادلة المنفعة والملكية المشتركة، مع مراعاة الديناميكيات الاجتماعية وتأثير التحديات والإصلاحات. سنسعى جاهدين من أجل التعاون المتكامل متعدد القطاعات والحزم التجارية والاستثمارية والمنصات التي تشكل استجابة موثوقة لاحتياجات الشركاء والاتحاد الأوروبي. سيكون مستوى الدعم المالي من الاتحاد الأوروبي متناسباً مع طموحات كل شريك والتزامه بالقيم المشتركة، وجدول أعمال الإصلاحات، بما في ذلك الحوكمة، وتنفيذها.

سوف يساهم الحوار السياسي المعزز بشكل كبير في بناء تفاهم مشترك مع شركاء الجوار الجنوبي. وفي هذا الصدد، نقتراح عقد اجتماعات منتظمة على مستوى وزراء الخارجية والقطاعات وكبار المسؤولين، في حين يمكن عقد اجتماعات رؤساء الدول والحكومات عند الضرورة. وسيترجم التنسيق المعزز إلى موافمة أفضل للمواقف على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف.

وستواصل الجهود لتعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي والأقليمي، ولا يزال دور الاتحاد من أجل المتوسط لا غنى عنه. بالإضافة إلى ذلك، تم تكييف التعاون شبه الإقليمي مع خصوصيات المناطق الفرعية المختلفة في البحر الأبيض المتوسط وما وراءه. علاوة على ذلك، ستتطلب الأساليب الفعالة تعاوناً أوسع مع البلدان والمناطق المجاورة. لذلك فإن البعد الإقليمي مهم. نحن بحاجة إلى زيادة التعاون بين شمال أفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى، وكذلك التعاون الثلاثي مع الاتحاد الأوروبي. هناك أيضاً حاجة إلى تعزيز الترابط بين ما يفعله الاتحاد الأوروبي مع شركاء شمال إفريقيا وبقية القارة الأفريقية. وبالمثل، فإن التعاون الإقليمي مع منطقتي الخليج والبحر الأحمر مهم. وستكون زيادة التعاون مع الجهات الفاعلة والمنظمات الإقليمية، ولا سيما جامعة الدول العربية، والاتحاد الأفريقي والتجمعات الإقليمية الفرعية ذات الصلة أمراً أساسياً. وينبغي استكشاف المبادرات البراغماتية القائمة على الهندسة المتغيرة لدعم أولئك الراغبين في المضي قدماً في التعاون بشأن السلع المتوسطة المشتركة. سنعمل على زيادة جهود دبلوماسية المناخ والطاقة على المستويين الثنائي والإقليمي.

ستكون أداة الجوار والتنمية والتعاون الدولي للاتحاد الأوروبي (NDICI) و الصندوق الأوروبي للتنمية المستدامة (+EFSD) الأدوات الرئيسية لتعاون الاتحاد الأوروبي مع الدول الشريكة. وستتبع جميع الإجراءات مبدأ "السياسة أولاً". سيعمل الاتحاد الأوروبي على تعزيز البرمجة المشتركة ومبادرات فريق أوروبا على أرض الواقع، بناءً على التجربة الناجحة خلال الاستجابة العالمية لجائحة كورونا. كما سيشجع

الاتحاد الأوروبي الدول الأعضاء فيه، ووكالات التنمية الأوروبية ومؤسسات التمويل، وكذلك الجهات المانحة الأخرى، على تطوير نهج متماسكة ومتكاملة للأولويات القطاعية بشكل مشترك مع البلدان الشريكة. كما ستساهم البنية المالية الأوروبية المستقبلية من أجل التنمية في تعظيم جهود الاتحاد الأوروبي.

وستفيد الخطة الجديدة للبحر الأبيض المتوسط في إعداد الأطر السياسية الثنائية المتفق عليها بشكل مشترك مع الشركاء<sup>49</sup> والبرامج متعددة السنوات في إطار أداة الجوار والتنمية والتعاون الدولي للاتحاد الأوروبي NDICI للفترة 2021-2027، بناءً على المشاورات مع البلدان الشريكة والجهات المعنية الأخرى ذات الصلة، كما ستساعد الدروس المستفادة من البرامج السابقة في إطار سياسة الجوار على استهداف الإجراءات المستقبلية، وستكون بعثات الاتحاد الأوروبي مفيدة في تسهيل هذه العملية.

سيسمح الصندوق الأوروبي للتنمية المستدامة+ (EFSD +) التابع لأداة الجوار والتنمية والتعاون الدولي للاتحاد الأوروبي (NDICI)، وبنيته المالية المبتكرة، بتجميع استثمارات القطاع الخاص، بالتعاون مع بنك الاستثمار الأوروبي (EIB)، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير (EBRD)، بنوك التنمية الحكومية بالدول الاعضاء والمؤسسات المالية الدولية.

علاوة على ذلك، سيتم تحقيق المزيد من التكامل والتبادل بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط من خلال تشجيع وتسهيل مشاركة الشركاء في برامج الاتحاد الأوروبي في الفترة 2021-2027.

سيعمل الاتحاد الأوروبي أيضًا على تعزيز تواصله الاستراتيجي لزيادة الوعي بالإجراءات المتخذة بموجب الخطة الجديدة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، وستعمل المفوضية والممثل الأعلى مع شركائنا لإيجاد أطر أكثر قوة وتمكينًا لحرية التعبير، ودعم بيانات معلومات سليمة. كما سيظل تنفيذ التدابير لمكافحة التضليل الإعلامي والمعلومات الخاطئة جانبًا رئيسيًا من هذا النهج<sup>50</sup>. يجب على الاتحاد الأوروبي والشركاء أيضًا ضمان الرؤية الكافية لمشاركتنا السياسية وإجراءات التعاون في الميدان، بما في ذلك من خلال التوعية ومبادرات الدبلوماسية العامة.

**أخيرًا، سوف تسترشد سياستنا تجاه المنطقة بخطة البحر المتوسط وسيقوم الاتحاد الأوروبي بتقييم التقدم بشكل منتظم.**

<sup>49</sup> الوثائق المشتركة وأولويات الشراكة أو ما يعادلها هي وثائق تحدد برامج الإصلاح السياسي والاقتصادي المتفق عليها بشكل مشترك وأدوات التنفيذ ذات الصلة. ستستمر الوثائق المشتركة في تأطير المساعدة الخارجية بموجب الإطار المالي متعدد السنوات 2021-2027 للاتحاد الأوروبي.

<sup>50</sup> بناءً على خطة العمل المشتركة لمكافحة المعلومات المضللة (5 ديسمبر 2018)، وخطة العمل الأوروبية بشأن الديمقراطية (COM 2020/790) والتجربة المستمدة من جائحة COVID-19، فإن جهود الاتصالات الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي ستركز على القيم والمبادئ الأوروبية.